العرب
السبت 2021/08/21
السنة 44 العدد 12155

روسيا وأفغانستان: صناعة السلام أم حراسة الحلفاء

انفتاح موسكو على طالبان يؤهلها للعب دور فعال في الأزمة الأفغانية

ينظر الكرملين إلى الملف الأفغاني الشائك مع صعود طالبان إلى الحكم على أنه فرصة موسكو لصنع السلام "الغائب" عن أفغانستان منذ عشرين عاما، ومناسبة مهمة لاستعادة النفوذ من الخصم التقليدي الولايات المتحدة، بالإضافة إلى وقف أي تهديد محتمل لحلفائها في آسيا الوسطى.

تحرك روسي لا يخفي المخاوف من المتشددين

موسكو - تلعب روسيا دور "الحارس الأمين" لأمن الحلفاء في آسيا الوسطى والوسيط القادر على قلب المعادلة بين الفرقاء الأفغان، لكن جوهر العلاقة مع طالبان والانفتاح عليها لا يقلل من فرضيات الصدام.

تنظر موسكو إلى أفغانستان من منظور علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة والهزيمة القاسية التي تعرض لها منافسها الأكبر في العالم، بعد انسحابها من "مقبرة الإمبراطوريات"، على الرغم من تجاربهما القاسية في البلد الآسيوي.

وبرزت أفغانستان على أنها ساحة مبارزة بين القوتين الكبيرتين المتنافستين على أكثر من ملف وقضية حول العالم. وتبادل الطرفان الاتهامات المباشرة وغير المباشرة حول الملف الأفغاني، منذ إعلان إدارة الرئيس جو بايدن الانسحاب في مايو، مرورا ببدء تنفيذ الخطة الأميركية، ووصولا إلى سيطرة طالبان على الحكم.

ويرى محللون أن الموقف الروسي لا يزال معقدا بالنظر إلى التفاعلات الجارية في أفغانستان، لكنه يسلط الضوء على الأولويات الروسية المناهضة للولايات المتحدة.

ولا تخفي موسكو قلقها من التطورات الأفغانية، لكنها سارعت على غرار الدول الإقليمية الفاعلة في الملف الأفغاني إلى استكشاف مواقف طالبان وخططها المستقبلية حتى قبل سيطرة الحركة المتشددة على أفغانستان بشكل كامل.

وبات القلق الروسي ينصب أكثر على البلدان الحليفة لموسكو وتأثيرات الأزمة الأفغانية عليها، بالإضافة إلى طبيعة الانتشار الأميركي في بلدان آسيا الوسطى، الفناء الخلفي لروسيا. ويقول مراقبون إن روسيا مدعوة إلى الانخراط أكثر في رعاية الحوار بين الفرقاء خاصة في ظل تعدد المتدخلين الإقليميين في الأزمة الأفغانية.

سيطر خطاب التهدئة على تصريحات الدبلوماسية الروسية منذ سقوط كابول وقبله، وسط دعوات متكررة إلى ضرورة إجراء حوار وطني يفضي إلى "تشكيل حكومة تمثيلية" بين طالبان وباقي الفرقاء الأفغان. وعبرت موسكو على لسان وزير خارجيتها سيرجي لافروف عن هذا الأمر حين تحدث أن بلاده كانت تصرّ منذ البداية على آلية تسمح بتشكيل حكومة لها صفة تمثيلية لإنهاء النزاع الأفغاني قبل سيطرة طالبان.

ودعمت روسيا مبادرة قدمها الرئيس الأفغاني السابق حميد كرزاي وأطلقت تصريحات مطمئنة تنم عن انفتاح تجاه طالبان، رغم أنها تصنفها حركة إرهابية. والتقت بمسؤولين من الحركة قبل سيطرتهم على العاصمة الأفغانية.

وتقول آنا بورشيفسكايا، وهي باحثة في معهد واشنطن تركز على سياسة روسيا تجاه الشرق الأوسط، "إن قرار بايدن الانسحاب من أفغانستان هو خطأ أخلاقي واستراتيجي كارثي سيحدد إرثه، لكنه سيعقّد من تركيزه على منافسة القوى الكبرى الأخرى على غرار الصين وروسيا".

في أكتوبر من العام الماضي اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن الوجود الأميركي في أفغانستان لا يتعارض مع المصالح الروسية الوطنية، لكنه أوضح أن الانسحاب من هذا البلد يثير العديد من المخاطر بالنسبة إلى روسيا.

ووصف وزير الخارجية الروسي خلال الشهر الماضي حركة طالبان بأنهم أشخاص "عاقلون"، حيث قالوا إنهم لا يعتزمون خلق مشاكل في آسيا وسيحاربون داعش "بلا هوادة". تلك التصريحات لا تبدو أنها مطمئنة للروس رغم مراقبتهم الدقيقة لكل التطورات الأفغانية الحالية.

ولا يرى نائب رئيس مجلس الاتحاد الروسي قسطنطين كوساتشيف سوى خبر واحد سار من أفغانستان وهو أن الولايات المتحدة ليست لديها "أي أسباب للمطالبة بالقيادة في ما يتعلق بالتسوية الأفغانية".

وتعتقد موسكو أن الوجود الأميركي في آسيا الوسطى خارج أفغانستان سيجعل حلفاءها "رهائن للسياسة الأميركية"، ولم تتوان عن إطلاق تحذيرات لواشنطن من نشر قوات أميركية في الفناء الخلفي لموسكو.

ولم يتحدث الرئيس الروسي علنا عن الأزمة منذ أن أعلن نظيره الأميركي بايدن عن الانسحاب من أفغانستان، لكنه التقى بزعماء آسيا الوسطى وعقد تدريبات عسكرية على الحدود الأفغانية.

وتقول آنا بورشيفسكايا "صحيح أن بوتين دعم الغزو الأميركي لأفغانستان منذ البداية، لكن دعمه كان مشروطا في نهاية المطاف". وأشارت إلى عمل روسيا على ممارسة ضغوط في العام 2009 على قيرغيزستان لإغلاق قاعدة ماناس الجوية التي كانت تؤجرها للولايات المتحدة.

آنا بورشيفسكايا

موسكو الآن في وضع أفضل للعب دور صانع السلام في أفغانستان

وأوضحت في تحليل نشره معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أن "الوجود الأميركي في آسيا الوسطى كان سببا في قلق موسكو على الأقل بقدر التهديد الذي تشكله حركة طالبان".

ويعد وجود قواعد عسكرية أميركية في منطقة آسيا الوسطى "نقطة ضعف" روسيا التاريخية، حيث عملت على مدار السنوات الماضية على بناء نفوذ في أفغانستان ليس فقط لاعتبارات أمنية، ولكن بهدف "إضعاف الغرب وحلف شمال الأطلسي"، حسب ما ترى بورشيفسكايا.

وتوجد أكبر قاعدة عسكرية روسية في الخارج بطاجيكستان قرب الحدود الأفغانية وتضم نحو ستة آلاف جندي ودبابات وحاملات أفراد مدرعة وطائرات مسيرة وهليكوبتر. ولديها أيضا قاعدة جوية في قرغيزستان المجاورة.

ويثير الوضع الأفغاني قلق روسيا لأنها تعتبر المنطقة، وهي جزء من الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان يُدار من موسكو، خاصرتها الدفاعية الجنوبية ونطاق نفوذ قد تنبع منه تهديدات الإسلاميين المتشددين.

وترى بورشيفسكايا أن اعتقاد المسؤولين الروس أن طالبان ستتحول إلى صاحب مصلحة مسؤول هي "مسألة منفصلة" عن التطورات الجارية في أفغانستان.

ومازالت أفغانستان تمثل ذكريات أليمة في ضمير روسيا القومي بعد أكثر من 30 عاما، عندما أنهى الاتحاد السوفييتي حملته العسكرية هناك عقب مقتل 14 ألفا من مواطنيه.

وكان المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى أفغانستان زامير كابولوف قد صرح الشهر الماضي أنه بفضل الحوار الروسي الذي استمر سنوات عدة مع طالبان وغيرها، تستطيع موسكو الآن "التحدث مع أي من القوات في أفغانستان" على عكس "الغربيين الفاشلين". ومن المرجح أن يركز الكرملين مجددا على الدبلوماسية وإسقاط القوة العسكرية في المنطقة، وهو ما بدا واضحا في التصريحات المتتالية للمسؤولين الروس.

وتقول بورشيفسكايا إن "موسكو الآن في وضع أفضل للعب دور صانع السلام في أفغانستان، بعد الانسحاب الأميركي"، كما تضيف أن "نفوذ موسكو مثل النفوذ الصيني يمكن أن ينمو ببساطة افتراضيا" في أفغانستان.

أرض الخشخاش تحت رعاية كاملة من طالبان

كابول - تروّج حركة طالبان المتشددة على أنها ستحارب وتحظر تجارة الهيروين وإنتاجه في أفغانستان، التي تمتلك نحو 90 في المئة من الأفيون غير المشروع في العالم.

ولا تبدو تصريحات قادة الحركة بشأن منع تجارة الأفيون جدية في الوقت الذي تعتمد فيه طالبان على تلك التجارة التي تدر عليها مئات الملايين من الدولارات، وفقا لتقديرات سابقة للحكومتين الأميركية والأفغانية.

وعادت التساؤلات مجددا حول تلك التجارة مع السيطرة الكاملة لمقاتلي حركة طالبان على أفغانستان وإحكام سيطرتهم على العاصمة كابول في الخامس عشر من أغسطس الجاري.

ويشكك خبراء في الوعود التي أطلقتها حركة طالبان بشأن الكف عن إنتاج الهيروين، والذي زاد بشكل كبير في أفغانستان في السنوات الأخيرة وساعد في تمويل تحركاتها وعتادها العسكري.

وبينما يعتبر الذهب أحد أهم الصادرات الرئيسية لأفغانستان الغنية بالمعادن النادرة، إلا أن زراعة الخشخاش وصادرات الأفيون والهيروين التي تتم عبر التهريب تتفوق بالأرقام على صادرات المعدن الأصفر.

وتظهر أرقام رسمية أن صادرات أفغانستان من الذهب بلغت نحو مليار دولار، بينما تجاوزت صادرات المواد المخدرة نحو أربع مليارات دولار، بحسب أرقام مكتب المخدرات والجريمة التابع للأمم المتحدة.

ويقول المتحدث باسم حركة طالبان ذبيح الله مجاهد إن السلطات الجديدة في كابول لن تحول أفغانستان أكبر منتج للأفيون في العالم إلى دولة مخدرات حقيقية.

وأضاف في أول مؤتمر صحافي للحركة "نؤكد لمواطنينا وللمجتمع الدولي أننا لن ننتج المخدرات.. من الآن فصاعدا لن يشارك أحد (في تجارة الهيروين) ولن يتمكن أحد المشاركة في تهريب المخدرات".

ويرى محللون أن الخطاب المناهض للمخدرات إلى جانب وعود مماثلة باحترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام، تندرج كلها في إطار جهود هؤلاء القادة الجدد ليبدوا أكثر اعتدالا ويكسبوا بالتالي دعم المجتمع الدولي، لكن تلك الصورة تشوبها مخاوف حقيقية خاصة في ظل الحديث عن انتهاكات متواصلة للحركة المتشددة ضد الأفغان.

وسيكون لسياسة طالبان في مجال المخدرات تداعيات ليس فقط على الدول الغربية ومدمنيها بل وعلى روسيا وإيران وباكستان والصين التي تعد طرقا للتهريب وأسواقا ضخمة للهيروين الأفغاني.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تؤكد فيها الجماعة الأصولية حظر المخدرات، فقد منعت إنتاجها في العام 2000 قبل عام من الإطاحة بنظام طالبان من قبل القوات التي قادتها الولايات المتحدة.

وتقول غريتشن بيترز، المؤلفة الأميركية لكتاب "بذور الإرهاب: كيف يمول الهيروين طالبان والقاعدة"، إن الحظر كان تكتيكيا. وهي ترى أن عناصر طالبان "مرتبطون جدا بهذه التجارة" بشكل يجعل من المتعذر عليهم وضع حد لها وهذا البلد الفقير "لا يمكن أن يعيش دون الأفيون".

وأوضحت أن السيطرة على البلاد ستتيح لطالبان إمكانية الوصول إلى شركات الطيران والبيروقراطية الحكومية والمصارف، التي يمكن استخدامها لتسهيل تهريب المخدرات وغسل الأموال، قائلة "ليس لدي شك في أنهم سيستغلونها".

ويأتي الجزء الأكبر من الأفيون والهيروين المستهلك في العالم من أفغانستان وينتج ويصدر من مناطق تسيطر عليها حركة طالبان التي فرضت ضرائب على الأفيون وقامت بتسويقه خلال تمردها الذي دام عشرين عاما.

وتشير أحدث بيانات صادرة عن وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في العام 2018 إلى أن إنتاج الأفيون محليا بلغ 9 آلاف طن متري في 2017.

وزادت المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون إلى رقم قياسي بلغ 328 ألف هكتار في 2017، بزيادة قدرها 63 في المئة مقارنة بـ201 ألف هكتار في 2016.

وتستحوذ أفغانستان على إنتاج 90 في المئة من الأفيون المنتشر حول العالم، و95 في المئة من معروض المادة المخدرة في أوروبا؛ وبلغ متوسط محصول الأفيون 27.3 كيلوغرام للهكتار، أعلى بنسبة 15 في المئة مما كان عليه في 2016.

وتمكنت طالبان، التي تعود جذورها إلى البشتون، وهي مجموعة عرقية مهيمنة تاريخيا في أفغانستان، من تجديد صفوفها وشراء أسلحة وذخيرة جديدة وجمع الأموال، من خلال فرض الضرائب على زراعة الخشخاش، حين كانت تسيطر فقط على 75 مقاطعة من بين 400 أخرى في أفغانستان قبل سنوات قليلة.

ويقول جوناثان غودهاند، خبير تجارة المخدرات الدولية في جامعة "أس. أو.أيه.أس" في لندن، إن هذه المخدرات أصبحت مصدرا حيويا لواردات الحركة التي قد تجد صعوبة في حظرها. ويتوقع أن "تثير هذه القضية سلسلة من الخلافات داخل الحركة".

وتابع غودهاند أن أعضاء الحركة "يريدون تقديم صورة عن أنفسهم أكثر اعتدالا وأكثر انفتاحا على التعامل مع الغرب ويدركون أن المخدرات هي وسيلة لتحقيق ذلك".

من جهة أخرى سيؤثر أي قمع على المزارعين في ولايتي هلمند وقندهار المعقل السياسي لطالبان.

ويقول المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد إن أفغانستان "ستحتاج إلى مساعدات دولية" لتصبح "دولة خالية من المخدرات" من أجل تزويد المزارعين بمحاصيل بديلة عن الخشخاش الذي تتم معالجته لإنتاج المورفين والهيروين.

وقد تبدو المطالبة بمساعدات دولية مثيرة للسخرية لدى العاملين في حلف شمال الأطلسي والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة الذين حاولوا من دون جدوى كسر اعتماد أفغانستان على الخشخاش منذ عشر سنوات.

وأنفقت الولايات المتحدة حوالي 8.6 مليار دولار بين 2002 و2017 على هذه الجهود الضائعة، حسب تقرير صدر في 2018 عن مكتب المفتش العام الأميركي الخاص لأفغانستان (سيغار).

جوناثان غودهاند

المخدرات أصبحت مصدرا حيويا لطالبان وتوجد صعوبة في حظرها

وكانت الاستراتيجية الأميركية تقضي بمساعدة المزارعين ماديا على تحويل زراعاتهم إلى القمح أو الزعفران والاستثمار في طرق النقل، لكن كذلك رش حقول الخشخاش بمبيدات الأعشاب أو قصف منشآت التكرير.

وفي كل محطة اصطدموا بمقاتلي طالبان الذين سيطروا على مناطق زراعة الخشخاش الرئيسية وجنوا مئات الملايين من الدولارات من هذه الصناعة.

وكشفت تحقيقات أن المزارعين في المناطق التي تسيطر عليها طالبان يتعرضون غالبا لضغوط من أمراء الحرب والمقاتلين المحليين لزراعة الخشخاش. ونتيجة لذلك تحتكر هذه الدولة فعليا إنتاج الأفيون والهيروين وتمثل بين ثمانين وتسعين في المئة من الإنتاج العالمي، حسب الأمم المتحدة.

غنيمة المخدرات باقية